

فؤاد المعجيلي

ثلاثة أشهر مضت شهدت مدينة حلب خلالها عدداً من جرائم اغتصاب لفتيات في عمر الزهور، حيث أقدمت ثلة من المجرمين على اغتصاب هؤلاء الفتيات وكان آخرها في النصف الثاني من شهر رمضان المبارك.

ولكن قبل استطلاع الآراء لابد لنا من أن نقف مع وقائع بعض هذه الجرائم بحسب ما أفادتنا به قيادة شرطة محافظة حلب. □ □ □ □

مسلسل من الجرائم □ □ □ □

بتاريخ 8/ أيلول/2009 وفي حي هنانو، أقدم شخص يبلغ من العمر 26/ سنة على اغتصاب طفلة عمرها 8/ سنوات، بعد أن قام باختطافها محاولاً الاعتداء عليها، ولكنه لم يتمكن منها نتيجة مقاومتها له وقد تمكنت عناصر الشرطة من معرفة المجرم وخلال أقل من 24/ ساعة ألقي القبض عليه ونتيجة التحقيقات اعترف بجريمته النكراء وتمت إحالته للقضاء ليقول كلمة الفصل فيه. □ □ □ □

وفي تاريخ 9/ أيلول/2009 وفي محلة الأنصاري فوجئ عناصر الشرطة في تمام الساعة السابعة والنصف صباحاً بوجود طفلة عمرها 13/ سنوات وهي تبكي وتنزف، ونتيجة التحريات التي قام بها عناصر الشرطة تمت معرفة الجاني البالغ من العمر 17/ سنة حيث ألقي القبض عليه ونتيجة التحقيقات الأولية اعترف بارتكابه الجريمة المشعة بحق الفتاة الصغيرة إضافة إلى اعترافه بالاعتداء على طفلة عمرها 4/ سنوات في محلة الأنصاري بتاريخ 2/ أيلول/2009 ولما تزال التحقيقات جارية معه بغية معرفة المزيد من الجرائم التي قام بارتكابها. □ □ □ □

□ □ □ □

وكان أربعة شبان قد تعرضوا منذ ثلاثة أشهر لطفلة تبلغ من العمر 4/ سنوات، في محلة الحيدرية بمنطقة هنانو وقد تمكنت عناصر الشرطة من إلقاء القبض عليهم خلال الساعات الأولى واعترفوا بجريمتهم وتمت إحالته للقضاء حيث ينتظر المواطنون تطبيق الأحكام العادلة بحقهم. □ □ □ □

قيادة الشرطة توضح □ □ □ □

حول مجمل هذه الجرائم ودور عناصر قوى الأمن الداخلي في اكتشافها والحد منها التقت الثورة مع السيد اللواء عبد الحنان حجو قائد شرطة محافظة حلب، والذي أكد أنه ومنذ ارتكاب الجريمة التي وقعت في محلة هنانو تم تكثيف الدوريات في كافة أنحاء المدينة ولأسيما في الأحياء والمناطق المتطرفة، إذ يتم تسيير ونشر أكثر من 300/ دورية ثابتة ومتنقلة، تهدف من خلالها مراقبة المشبوهين وإلقاء القبض عليهم إضافة إلى مراقبة الأطفال والنسوة بهدف توطيد الأمن والحماية. □ □ □ □

وأشار اللواء حجو إلى أن وجود الدوريات يرسخ مبدأ منع الجريمة قبل وقوعها ويقلل من هذه الجرائم حيث يفكر المجرم كثيراً بنتائج وعقاب جريمته قبل قيامه بأي عمل لأن عين الأمن ساهرة وتقف بالمرصاد وتضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطنين مضيفاً إن مهمة قيادة الشرطة تنتهي عندما يتم تقديم المتهمين للقضاء. □ □ □ □

ويختتم قائد شرطة المحافظة حديثه بتقديم النصح للمواطنين ليكونوا أكثر حرصاً على أولادهم ألا يتركوهم وحدهم في الشوارع بل أن يبقوا تحت رقابتهم ويأشرفهم، مناشداً كل مواطن يشاهد أي ظاهرة أن يبلغ قيادة الشرطة وأقسامها إضافة إلى الدوريات المنتشرة في كافة أحياء المدينة وساحاتها. □ □ □ □

□ □ □ □

□ □ □ □ والأوقاف تستنكر □ □ □ □

الدكتور أحمد محمد قدور مدير أوقاف حلب أوضح أن هذه الحوادث غريبة عن مجتمعنا ودخيلة عليه، وهي من آثار المتفلات الاجتماعي الناتج عن الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا في ظل غياب رقابة الأهل إضافة إلى قيام بعض شبابنا بالتقليد الأعمى لما تبثه بعض القنوات الفضائية المهادفة إلى تمزيق شمل الأمة ومحو هويتها الثقافية. □ □ □ □

وأضاف قدور إن المديرية وانطلاقاً من دورها في التوجيه والإرشاد تعمل على نشر الوعي في صفوف المجتمع بما يتماشى مع منظومة الأخلاق العربية والإسلامية، مؤكداً أهمية دور المنبر في توجيه البوصلة نحو الأهداف الرامية إلى تحصين الأجيال وبناء الوطن والحفاظ على القيم والمبادئ التي تتحلّى بها أمتنا والمتمثلة بالحفاظ على كرامة وإنسانية الإنسان. □ □ □ □

الجريمة تحد للشريعة الإسلامية □ □ □ □

إن من أهم الأسباب التي نتجت عنها هذه الجرائم الوحشية هي ضعف المواضع الدينية لدى هؤلاء الآثمين إضافة إلى ضعف التأثير التربوي وغالباً ما يدخل في هذا الأمر التفكك الأسري الذي يولد أمثال هؤلاء المشاذين. □ □ □ □

هذا ما أشار إليه الأستاذ الشيخ سعيد سعدو رئيس دائرة التفتيش الديني في مديرية الأوقاف والموجه الاختصاصي السابق لمادة التربية الإسلامية، موضحاً أنه يجب على المؤسسات التربوية والدينية والهيئات والمنظمات الاجتماعية أن يذكوا في قلوب أبناء الأمة روح التربية الإيمانية. □ □ □ □

الإحسان- مراقبة الله □ □ □ □

واستنكر سعدو هذه الجرائم معتبراً إياها تحدياً واضحاً وصريحاً للعالم والقيم التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية إضافة إلى المبادئ السماوية الأخرى، لأن كل المبادئ أنزلها الله لتحافظ على كرامة الإنسان، وما قام به المجرمون هو اعتداء على إنسانية الإنسان.. □ □ □ □

وناشد رئيس دائرة التفتيش الديني وباسم أرباب الشعائر الدينية المعنيين بأمور العدالة أن يضربوا وبيد من حديد كل من تسول له نفسه اقتراح مثل هذه الجرائم، ولهذا فإن أفضل عقوبة يمكن أن تطبق بحق هؤلاء هي الماعدام. □ □ □ □

وانتهاك للعالم المسيحية □ □ □ □

نيافة المطران يوحنا إبراهيم رئيس طائفة السريان الأرثوذكس، يؤكد أن المسيحية تتفق مع الماسلام ومع كل أصحاب المصائر الحية في تحريم الماعتداء على الغير، فكيف إذا كان المعتدى عليه فتاة قاصر.. □ □ □ □

وأشار نيافته إلى أن هذه الحالات ستزول، ولكن لا بد من معالجة أسبابها، من خلال تضافر المجتمع بكافة هيئاته، ويتوجب على رجال الدين المسيحي نشر الوعي حول خطورة مثل هذه الجرائم وآثارها على الفرد والمجتمع. □ □ □ □

□ □ □ □

واستنكر إبراهيم هذه الجرائم واصفاً إياها بأنها أفعال ضد الإنسانية، ضد المبادئ السماوية، وهي انتهاك للعالم المسيحي عليه السلام الذي قال في إحدى وصاياه: «لا تزن»، وقال في وصية أخرى: «من قال لأخيه: أحقق، فقد استحق نار جهنم»، فالمسيحية بكل تعاليمها لا تقبل أن يكون هناك اعتداء على طرف من قبل طرف آخر.. □ □ □ □

ودعا نيافة المطران شباب الأمة وأبنائها إلى ضرورة العودة إلى الدين، لأن بعد الإنسان عن الدين يؤدي إلى الكثير من الجرائم.. □ □ □ □

ومرض نفسي □ □ □ □

أما الدكتور محمود مرشحة رئيس رابطة الحقوقيين بحلب يرى أن جرائم اغتصاب الفتيات هي فعل تأباه المبادئ السماوية وترفضه تقاليد مجتمعنا، وهي ظاهرة تنم عن خلل وشذوذ، وإن مرتكبها هو مريض نفسي، لأن أسباب الجريمة ليست اقتصادية أو شهوة جنسية، خاصة إذا علمنا أن الفتيات هن ما بين 8-13 سنوات، ولهذا علينا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت أمثال هؤلاء المجرمين لارتكاب جرائمهم المنكرة.. □ □ □ □

□ □ □ □

وقلة ضمير

من جانبها الأستاذة مناضلة تلجيبني عضو مجلس ادارة رابطة الحقوقيين تجد أن السبب في ذلك هو قلة الضمانات وانعدامها، اضافة إلى التوجيه غير الصحيح من قبل الأهل والمؤسسات التربوية والتوجيهية في ظل الفساد الموارد إلينا عبر وسائل الاتصالات الحديثة، حيث أدت هذه الأسباب بمجملها إلى ولادة شواذ في هذا المجتمع يجدون في الماعتداء على الغير سبيلاً لسعادتهم وارضاء لشهواتهم الشيطانية...

وترى تلجيبني أن العنف الجسدي والنفسي الذي يمارس أثناء الاغتصاب هو من أكبر الجرائم، ولما يمكن محوه، لأن آثاره تنعكس على نفسية الطفلة الصغيرة وترافقها حتى آخر لحظة من حياتها، ولذلك فإنه لا بد أن تكون هناك عقوبات صارمة بحق هؤلاء المجرمين الشواذ وأقلها الانعدام، وذلك بالاعتماد على الأحكام العرفية وليس على القانون، لأن القانون في هذا المجال بحاجة إلى تعديل، ليتناسب مع طبيعة هذه الجرائم ومرتكبيها الذين نجد بعضهم ضمن سن الأحداث. العامل الاقتصادي بريد

بدوره عضو غرفة تجارة حلب ليوون زكي لا يجد أن للجانب الاقتصادي دوراً في تفاقم هذه الجرائم، وكذلك ليس للبطالة دور، لأن السبب الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى السرقة، ولكن السبب في جرائم الاغتصاب ولمثل هذه الفتيات الصغيرات، هو خروج المجرم عن إنسانيته، ويرى أن هناك عوامل عدة أدت لارتكاب مثل هذه الجرائم منها المكث -تعاطي المواد المخدرة - وأحياناً انعدام دور الأهل والمدرسة التربوي، ولهذا فإن نشر الثقافة الاجتماعية والإنسانية من شأنه أن يحد من هذه الجرائم، ويقي المجتمع من عواقبها الوخيمة، إضافة إلى أن أنجع علاج لمثل هؤلاء المجرمين هو الانعدام. والأسرة متهمه

أما السيدة روعة معاز رئيسة جمعية الشهامة للنهضة الإنسانية ترى أن أسباب الجريمة هي ضعف التربية الأسرية، وعدم التوجيه من قبل المربين في المدارس، ولهذا يجب إعادة النظر بالجانب التربوي في المؤسسات التعليمية، وبعد ذلك نطالب برقابة السلطات الأمنية لهؤلاء الشباب، ونأمل أن يكون للجمعيات الخيرية دور في نشر الوعي والتوجيه، وأن لا يقتصر الدور فقط على الإطعام. والتربية غائبة

السيدة فريال سيريس عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام النسائي وعضو مجلس الشعب، تعرف الاغتصاب على أنه العمل الذي يتم عن طريق العنف والتهديد والقيام به بالإكراه، وله أسباب عديدة ناتجة عن تراكمات مجتمعية، منها انعدام الوعي الأسري، والموازع الديني والأخلاقي..

وإن انعدام هذه العوامل في الأسرة ولدى الفرد ذاته يؤدي إلى وقوع مثل هذه الجرائم، كذلك يلعب الجهل والتسرب من المدارس دوراً هاماً في هذا الجانب، وعدم حدة وصرامة القوانين، ولهذا فإنه يتوجب على الجهات الوصائية تعديل القوانين وبما يتماشى مع كم ونوع الجرائم التي أصبحت تتكرر يوماً بعد يوم...

وعلى المؤسسات التعليمية أن تولي اهتماماً للأمر التربوي لأن انعدام الجانب التربوي في مدارسنا ومفاصلنا التعليمية أدى لنشر الفوضى في صفوف المجتمع، وكذلك علينا كمجتمع أن نعمل على تحصين الأبناء بالقيم والأخلاق لأنها هي السبيل للحد من الجرائم. يجب تعديل القوانين

وتضيف سيريس أنه في منظمة الاتحاد العام النسائي يتم التركيز على الاهتمام بالمحافظات التي تعاني من تزايد في عدد السكان/ المحافظات الشمالية والشرقية/ من خلال التوعية عن طريق الفرق الداعمة، والاهتمام بدور المرأة لأهميته ولأنها عنصر البناء الأساسي في المجتمع.

كما أنه في مجلس الشعب تمت المطالبة بأن تكون العقوبة بحق المجرمين هي الإعدام، وكذلك ستتم المطالبة في بداية الاجتماعات القادمة بضرورة تعديل القوانين الخاصة بجرائم الاغتصاب. وتتساءل أخيراً: لماذا التأخير في إصدار الأحكام القضائية بحق هؤلاء المجرمين. اعتداء على الإنسان

رئيس مجلس فرع نقابة المحامين بحلب الأستاذ أحمد الحاج سليمان يشير إلى أن الإنسان خليفة الله على هذه الأرض، وكل اعتداء على الإنسان هو تحد لإرادة الخالق عز وجل، واعتداء على الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان، هذه الحقوق التي كرستها الشرائع السماوية إضافة إلى التشريعات الوضعية التي أقرتها المنظمات والهيئات وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الخاصين المرتبطين به، إضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان. ويستوجب الإعدام

وفيما يخص هذه الجرائم يؤكد الحاج سليمان أن مرتكبيها هم أشخاص غير أسوياء تأصل فيهم السلوك الإجرامي لدرجة غياب الوعي كلياً، إضافة لغياب البعد الإنساني، وهم بالتالي يشكلون حالة خطيرة يجب اجتثاثها من المجتمع كلياً، والمطلوب أن تكون هنالك محاسبة رادعة وقوية لهؤلاء المجرمين من خلال قضاء سريع عادل منصف ونزيه يعلن للجميع، وأن تترك العقوبات الصدى الطيب لدى المواطنين، وحتى يعلم الجميع أن بلدنا تحكمه سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويناشد رئيس فرع نقابة المحامين الجهات القضائية بضرورة العمل على تقصير أمد التقاضي، فحينما يتم الإسراع في إصدار الأحكام وتتم العقوبة فإن ذلك يترك أثراً ردعياً أكبر وتأثيراً أقوى. □ □ □
وماذا بعد؟ □ □ □
بعد هذا العرض لمسلسل الجرائم، وما قيل فيه من آراء نجد أن الماسراع ربما يشكل ضرورة ورا دعاً يمنع وقوع مزيد من هذه الجرائم. □ □ □
صرخة الرأي العام □ □ □
معظم الآراء التي توصلنا إليها والتي جاءت معبرة عن رأي الشارع بكافة فئاته طالبت بالإسراع في إصدار الأحكام القضائية، وأن العقوبة لهؤلاء المجرمين □
هي □ لإعدام. □ □ □

المصدر: الثورة